طاهرة وكذلك العذرة والبول والحيوان النجس مستحيل عن مادة طاهرة
مخلوق والجنا فان الله تعالى حرم الخبائث كما احل الطيبات لما قام بها من
وصف الطيب وهذه الاعيان المتنازع فيها ليس فيها شيء من وصف
الخبث وانما فيها وصف الطيب فاذا عرف هذا فعلى احد القولين فالجنان
والبخار المستحيل عن النجاسة لانه اجزاء هوائية ومائية وناريه وليس فيه
شيء من وصف الخبث وعلى القول الاخر فلا بد ان يعفى من ذلك عما يشق
الاحتراز منه كما يعفى عما يشق الاحتراز منه على اصح القولين وعن حكم نجاسة
ذلك وليس يعفى عما يشق الاحتراز منه بقوله انه ضعيف الاقوال هذا اذا كان
الوقود نجسا فاما الطاهر كالحطب والقصب والسرقين فلا يوجب خلافا بين العلماء
وكذلك الروث والسرقين كل لحم من الابل والبقر والغنم والخيل فانها طاهرة في اصح
قولي العلماء والله اعلم وطائفة الذي يجري على ارض الحمام مما يفيض وينزل
من ابدان المغتسلين من غسل النظافة وغسل الجنابة وغيره ذكر فانه طاهر
وان كان فيه من الغسالة كالسدر والخطمي والاشنان ما فيه الا اذا علم في بعضه بول
او شيء اوغيره ذلك من النجاسات فذلك الماء الذي خالط المتنجس هذه النجاسة احكم
له بما خالطه دون ما بعده فلا يكون له حكمه لا سيما بالانزاع وهذه المياه جارية
بل ماء الحمام الذي هو فيه اذا كان الحوض فائضا فانه جار فاصح
قولي العلماء وقد نص على ذلك احمد وغيره من العلماء وهو بمنزلة ما يكون في الانهار
من حفيرة ونحوها فان هذا الماء وان كان الجريان على وجهه فانه يستخلف
شيئا فشيئا ويذهب ويأتي ما بعده لكن ينبغي ذهابه بخلاف الذي
يجري جميعه وقد تنازع العلماء في الماء الجاري على قولين احدهما لا ينجس

الماء

الماء الا بالتغير وهذا مذهب ابي حنيفة مع تقديم في الماء الدائم وهو
ايضا مذهب مالك والقول القديم للشافعي وهو احد الروايتين
عن احمد واختيار محققي اصحابه والقول الاخر للشافعي وهي الرواية الاخرى
عن احمد انه كالدائم فتعتبر الكثرة والصواب الاول فان النبي صلى الله
عليه وسلم فرق بين الدائم والجاري في نهيه عن الاغتسال فيه والبول فيه
وذلك يدل على الفرق بينهما ولان الجاري اذا لم تغيره النجاسة فلا وجه للمخالفة
وقوله اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث انما دل على ما دون القلتين بالمفهوم والمفهوم
لا عموم له فلا يدل ذلك على انهما دون القلتين يحمل الخبث بل اذا وقع فيه
نجس طاهر وجاز واذا كان في بعض الاحيان يحمل الخبث كان الحديث مجملا لا يدل
فاذا كان طاهر البقاع وليس في نجاسة نص ولا قياس وجب البقاء على
طهارته مع بقاء صفاته واذا كان حوض الحمام الفائض اذا كان قليلا
ووقع فيه بول او دم او عذره ولم تغير النجاسة لم ينجس على الصحيح تكليف
بالماء الذي جميعه يجري على ارض الحمام فانه اذا وقعت فيه نجاسة ولم
تغيره لم ينجس وهذا التنجيس بسبب الاول وهو ان الارض وان كانت ترابا
او غير تراب اذا وقعت عليها نجاسة مع بول او عذرة او غيرهما فانه اذا
صب الماء على الارض حتى زالت عين النجاسة فالماء والارض طاهران
وان لم ينفصل الماء في مذهب جماهير العلماء فكيف بالبلاط ولهذا قالوا ان
السطح اذا كانت عليها نجاسة واصابه ماء المطر حتى ازال عينها كان
ما ينزل من الميازيب طاهرا فكيف بارض الحمام فاذا كان بها بول او غيره
فصب عليه ماء حتى ذهبت عينه كان الماء والارض طاهرين وان لم يجر الماء

Copyright © King Saud University